

من مقدماتين يرجع الى اقيسه طويت فيها نتاج اي لم
 تذكر وهي صغريات لما بقي من المقدمة واستغنى عنها
 للعلم بها وقولنا متى سلب يدخل فيه القياس الصادق
 المقدمات كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم
 والقياس الكان ب المقدمات كقولنا القابل على الغاب
 قيس وكل فرس صهال لان القياس من حيث هو قياس
 انما يتجه بان يوجد بحيث يستل البرهان والمحدك
 والخطابي والسوقسطاي والشعري وقولنا لزوم
 يخرج التمثل والاستقراء فان مقدماتها ان اسلمت لا
 يلزم عنها شي لانها لا يمكن تخلف مدلوليها عنها وثبتا
 القياس الكامل وغير الكامل لان اللزوم اعز من اليقين
 وعينه وقولنا ان انهما محناه ان يكون اللزوم لذات
 التاليف المقصد يقينه اي لا يكون بواسطة مقدمته احسنه
 اي غير لازمة لاحدي المقدمتين لزوما ضروريا
 فيخرج على هذا القياس المساواة كقولنا مثلا مساو
 لب و ب مساوي ج فانه يلزم من هاتين المقدمتين
 ا مساوي ج لكن لا لذات هذ التاليف والالكان يتبعها
 بحسب صورته اياها وليس كذلك بدليل انتقاضه في
 المبانيه كقولنا الانسان مبان للفرس والفرس مبان للناطق
 ولا يصح الانسان مبان للناطق ومتفرض ايضا في
 النصفية ويتوها كقولنا مثلا الثلاثة نصف الستة
 والسته نصف اثني عشر ولا يصح الثلاثة نصف
 اثني عشر فاذ لم يخرج هذا التاليف في قياس
 المساواة

قوله الطاهر
 وهو كناية
 عن الشغل
 الاول
 والمراد بغير
 الخطا على ثبوت
 الاشكال

المساوية